

أهم التحولات الاجتماعية في الجزائر وعلاقتها بممارسة الفروع للعنف ضد أصولهم

أ. بوحنيكة نذير

جامعة الجزائر 2

ملخص

شهد المجتمع الجزائري تحولات وتغيرات عميقة في شتى المجالات، إذ عرف النظام الاجتماعي تحولا سريعا بعد الاستقلال بزيادة النمو الديمغرافي، وبروز ظاهرة النزوح الريفي جعلت سكان الأرياف يتوافدون نحو المدن خاصة بعد إقامة سلسلة من الوحدات والمناطق الصناعية حيث فرص التشغيل المتوفرة، بالإضافة إلى الأزمة السياسية وتدهور الوضع الأمني وانتشار ظاهرة الإرهاب سنوات التسعينات جعلت النزوح الريفي يزداد بقوة نحو التجمعات الحضرية وإقامة بناءات فوضوية وغير قانونية مما تسبب في أزمة سكن حادة أثرت على العلاقات الاجتماعية الأسرية.

وقد خصصنا هذه الورقة لتناول أهم التحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال وعلاقتها بممارسة الفروع للعنف ضد أصولهم.

Résumé :

La société algérienne a connu des mutations et des changements profonds dans différents domaines. Après l'indépendance, la sphère sociale a connu aussi des mutations rapides par le développement démographique. Et l'avènement de l'exode rurale a permis aux habitants des régions rurales d'envahir les villes, surtout après l'installation successive des unités et des zones industrielles où l'opportunité d'emploi est disponible. En outre, la crise politique et la détérioration de la situation sécuritaire et l'ampleur qu'a pris le terrorisme pendant les années quatre-vingt-dix ont favorisé une forte exode rurale dans les agglomérations urbaines en construisant illicitement des bidonvilles, ce qui a provoqué une crise aiguë de logement, influençant sur les relations socio-familiales. Nous avons consacré ces lignes pour discuter les mutations importantes de la société algérienne après l'indépendance et leur relation avec la violence des parents vis-à-vis de leurs enfants.

أولاً: النمو الديمغرافي في الجزائر وعلاقته بممارسة الفروع للعنف ضد أصولهم

1- مراحل النمو الديمغرافي في الجزائر

لقد عرف النمو الديمغرافي في الجزائر سلسلة من التطورات والإحصائيات إبان الاحتلال الفرنسي وبعد الاستقلال، ولهذا فإن المتتبع لهذه المراحل التي مر بها النمو الديمغرافي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين:

أ- مرحلة ما قبل الاستقلال:

- مرحلة الركود والتراجع السكاني:

" تبدأ هذه المرحلة من بداية عهد الاحتلال أي منذ سنة 1830 إلى غاية سنة 1886، وهي تعد من أخطر المراحل التي مر بها السكان في الجزائر، حيث ظل عدد السكان يسير نحو الانخفاض وبصورة مستمرة حيث بلغ 2462936 نسمة سنة 1876 وهذا بعد أن قدر بحوالي ثلاثة ملايين نسمة سنة 1830، وبذلك انخفض عدد السكان بما يقارب ثلاث مرات في ظرف 40 سنة تقريبا، والسبب في ذلك يرجع إلى عدة عوامل من أهمها انتشار الأمراض والأوبئة التي ما انفكت تجتاح البلاد من حين إلى آخر كمرض الطاعون الذي أصاب السكان سنة 1851 وأودى بحياة ما لا يقل عن 40 ألف نسمة والمجاعة التي حدثت فيما بين عام 1866 و 1868 وأودت بحياة أكثر من 400 ألف نسمة"⁽¹⁾، ثم الحروب الاستعمارية والثورات الوطنية التي شهدتها الجزائر ضد الاحتلال الأجنبي... وكانت قوات الاحتلال تحصد المئات من القرى والمداشر، وبذلك تركت أبشع الجرائم من قتل وسلب واستيلاء على أملاك المواطنين وذلك من أجل القضاء على هذه الانتفاضات الوطنية مما أدى إلى انخفاض المستوى الصحي والغذائي للسكان وعدم توفر الرعاية الصحية والعناية بالمرضى مما تسبب في ارتفاع نسبة الوفيات التي بلغت 50%⁽²⁾.

- مرحلة النمو السكاني البطيء:

وتمتد هذه المرحلة من سنة 1886 إلى غاية 1921، وهي مرحلة ثابتة ومستقرة بعض الشيء وامتدت حوالي 35 سنة، حيث كانت الزيادة الطبيعية فيها تتراوح ما بين 0,4% و 1,7%، وبموجب ذلك ازداد عدد السكان بحوالي 179 ألف نسمة في السنة، وهو معدل بسيط كان من بين أسبابه الحرب العالمية الأولى التي جندت لها الدولة الفرنسية خيرة شباب أبناء الجزائر وقادتهم إلى المشاركة في حرب ليس لهم فيها ناقة ولا جمل، وقد ضحى فيها الشعب الجزائري بما لا يقل عن 35 ألف نسمة حسب الإحصائيات الفرنسية"⁽³⁾.

- مرحلة النمو السريع:

وتبدأ هذه المرحلة من سنة 1921 إلى غاية 1966، وقد دامت هذه الفترة أكثر من 40 سنة، إذ تطور عدد السكان خلال هذه المدة رغم مشاركة الجزائريين إلى جانب الفرنسيين في الحرب العالمية الثانية التي قضت على أكثر من 50 ألف نسمة من الجزائريين ثم جاءت الثورة التحريرية التي قامت سنة 1954 ضد الاستعمار الفرنسي والتي دامت أكثر من سبع سنوات ونصف وضحى فيها الشعب الجزائري بأكثر من مليون ونصف المليون شهيد دفعها ثمنها لنيل حريته واستقلاله الوطني"⁽⁴⁾.

ب- مرحلة ما بعد الاستقلال:

- **فترة الستينات:** " في ظل الوضعية الاجتماعية والسياسية السائدة في الجزائر عشية الاستقلال، لم تكن المسألة السكانية مطروحة ولم يتم الإشارة إلى النمو الديمغرافي في المخططات التنموية التي بدأ العمل بها ابتداء من 1967" (5).

- **فترة السبعينات:** " تميزت هذه الفترة بانخفاض في مستوى الوفيات إذ قدر المعدل العام للوفيات لهذه الفترة بـ 21 في الألف كما قدر معدل النمو الطبيعي سنة 1970 بـ 32.3% ويعتبر هذا المعدل من أكبر معدلات النمو ارتفاعا في العالم" (6)، ويرجع السبب في ذلك خلال هذه الفترة أنه " كان التركيز على التعبئة العامة للموارد ولم تلق المسألة السكانية اهتماما من طرف السلطات، فكل السياسات المطبقة قد ركزت على البنية الاقتصادية والهياكل، متناسية بذلك البعد البشري الذي هو أساس كل تقدم اجتماعي" (7).

- **فترة الثمانينات:** " ابتداء من بداية الثمانينات ظهر توجه جديد حيال القضية الديمغرافية، من خلال ادراج السياسة السكانية ضمن السياسات التنموية، وبرزت رغبة السلطة السياسية في التحكم في النمو الديمغرافي، وقد تجلّى ذلك في المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) الذي أشار صراحة إلى أن النمو الديمغرافي يشكل عقبة في وجه التنمية، ويعيق الجهود المبذولة في سبيل رفع مستوى المعيشة وتحسين حياة المواطنين... وتجسيدا لهذا التوجه الجديد تم اعداد برنامج حكومي لتباعد الولادات سنة 1983، أطلق عليه CNMCD (Programme Nationale de Maitrise de la Croissance Démographique) ولإنجاحه جندت له حملة إعلامية واسعة (ومضات شهرية في التلفزة، خطابات سياسية ودينية...) كما تم فتح العديد من مراكز حماية الأم والطفل PMI وتوفير موانع الحمل بها" (8).

" ومن أهم مميزات هذه الفترة هو الانخفاض المحسوس في عدد الولادات مع انخفاض في مستوى الوفيات ولكن بوتيرة أسرع حيث قدر الانخفاض في كل من المعدل العام للولادات والمعدل العام للوفيات ما بين سنتي 1985 و 1986 بـ 4.11% و 4.4% على الترتيب، وانخفض معدل النمو الطبيعي بمستوى ضعيف، هذا ما جعل بعض المحللين الديمغرافيين كقواوسي مثالا يحتملون أن الجزائر دخلت في المرحلة الثانية من الانتقال الديمغرافي" (9).

- **فترة التسعينات:** تميزت هذه المرحلة بانخفاض شديد في مستوى الولادات فالمعدل العام للولادات انخفض من 94.30 في الألف سنة 1990 إلى 2.21 في الألف سنة 1998 وهذا إذ دل على شيء فإنما يدل على أن برامج التخطيط العائلي التي بادرت الجزائر في تطبيقها أعطت ثمارها، كما تميزت هذه المرحلة بثبات في المعدل العام للوفيات والذي قارب حدود 6 في الألف، كما انخفض معدل النمو الطبيعي من 49.2% إلى 52.1 بين سنتي 1990 إلى 1998 على الترتيب" (10).

- **الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى يومنا هذا:** عرفت هذه المرحلة نوعا من الاستقرار والثبات في معدلات النمو " وقد تم حساب معدل التغير السنوي، الذي عرف تجاهه العام زيادة ابتداء من سنة 2001 قدرت إلى 1.016 ليتضاعف إلى 1.139 سنة 2008، وقد بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2008 حوالي 34 مليون نسمة أي بزيادة بلغت حوالي 600 ألف نسمة مقارنة بسنة 2007، ويرجع ذلك إلى تحسن معدلات الخصوبة والذي وصل إلى 2.4 سنة 2008، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والأوضاع الاجتماعية" (11).

2- تطور أهم المؤشرات الكمية الديمغرافية:

جدول رقم (01)

يوضح تطور عدد سكان الجزائر خلال السنوات (1966-1977-1987-1998-2008) ⁽¹²⁾

السنوات	عدد السكان بالمليون نسمة
1966	11.83
1977	17.58
1987	23.47
1998	29.5
2008	34.60

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر بعد الاستقلال عرفت نمو ديمغرافي جد مرتفع، إذ تضاعف عدد سكان الجزائر مرتين في مدة 20 سنة، حيث ارتفع عدد السكان من 11.83 مليون نسمة سنة 1966 إلى 23.47 مليون نسمة سنة 1987، أي بارتفاع قدر بحوالي 12 مليون نسمة، وظل النمو الديمغرافي يشهد ارتفاعا باستمرار حيث قدر عدد السكان خلال تعداد سنة 1998 بـ 29.5 مليون نسمة، وبقي يرتفع بنفس الوتيرة ليصل إلى 34.60 مليون نسمة سنة 2008، أي بارتفاع يقدر بـ 5.1 مليون نسمة، ويرجع هذا النمو الديمغرافي السريع والمرتفع في الجزائر إلى ارتفاع المستوى الصحي والغذائي للسكان، واهتمام الدولة الجزائرية بتحسين الوضع الصحي للطفل والأم من خلال فتح مراكز حماية الأمومة والطفولة واستخدام المضادات الحيوية التي أسهمت في الحد من خطورة الكثير من الأمراض وخفض نسبة الوفيات الناتجة عنها، وبالتالي هذا التحسن تسبب في زيادة نسبة المواليد وتراجع نسبة الوفيات، ومن عوامل زيادة نسبة النمو السكاني أيضا زيادة الدخل الفردي وارتفاع مستوى المعيشة للفرد الجزائري.

جدول رقم (02)

يوضح المؤشرات الديمغرافية - المعدل الخام للولادات والوفيات والزيادة الطبيعية خلال السنوات

(1967 - 1977 - 1987 - 1997 - 2007 - 2011)⁽¹³⁾

السنوات	المعدل الخام للولادات (بالآلاف)	المعدل الخام للوفيات (بالآلاف)	معدل الزيادة الطبيعية (بالآلاف)
1967	50.12	15.87	34.2
1977	45.02	14.36	31.7
1987	34.60	6.97	27.6
1997	22.51	6.12	16.4
2007	22.98	4.38	18.6
2011	24.78	4.41	20.4

يتبين من خلال القراءة الاحصائية للجدول رقم () أن المعدل الخام للولادات في انخفاض مستمر، حيث انخفض من 50.12 في الألف سنة 1967 إلى 45.02 في الألف سنة 1977، وإلى 34.60 سنة 1987، ليصل إلى 22.51 سنة 1997 وارتفع إلى 22.98 في الألف سنة 2007 أي بفارق طفيف جدا قدر بـ 0.47 في الألف، وارتفع مجددا سنة 2011 إلى 24.78 في الألف.

وعليه إذا أخذنا المعدل الخام للولادات سنة 1967 والمقدر بـ 50.12 في الألف والمعدل الخام للولادات سنة 2011 والمقدر بـ 24.78 في الألف، نجد أن معدل الولادات انخفض إلى النصف أي بفارق بلغ 25.34 في الألف.

وهذا ما يدل على أن الولادات الحية في الجزائر في انخفاض مستمر مما يبرهن على " أن الاهتمام بإنجاب الأولاد بدأ يقل لدى سلوك الجزائريين والجزائريات ويرجع هذا إلى ارتفاع تكلفة تربية الطفل من حيث الرضاعة غير الطبيعية، والملبس والتدريس، وهذا ما أشار إليه (Coldwel) في دراسته التي يرجع فيها انجاب العديد من الأطفال في نظرية تدفق الثروة إلى البنية الاقتصادية القائمة على الزراعة، أي للأطفال دور مهم في مساعدة الآباء على العمل الزراعي، وأن انخفاض الخصوبة يرجع إلى تدفقات الثروة من الأطفال إلى الآباء بدرجة أقل، ومن الآباء إلى الأبناء بدرجة أكبر، أي بمعنى أن تكلفة الطفل تزداد عن نسبة إيراده"⁽¹⁴⁾، بالإضافة إلى ذلك اتجه الأولياء إلى تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية والتمسك بالحياة الرغيدة والرفاهية الاجتماعية

لأنه كلما قل الأبناء استطاع الأولياء تحقيق تلك الرفاهية، كما يعتبر خروج المرأة إلى سوق الشغل من أهم العوامل التي جعلتها تقبل على تنظيم النسل وتباعد الولادات باستخدام مختلف وسائل منع الحمل لأن كثرة الأطفال يشكل عائق على عملها وواجباتها الأسرية حيث يعتبر خدمة الزوج والأبناء والمنزل من الأدوار الأساسية الواجب على المرأة القيام بها مهما بلغ مستواها العلمي ومركزها المهني وإذا حدث خلل في ذلك قد يكون مصير أسرتها عرضة للتفكك والانحلال وعدم الاستقرار.

أما فيما يخص المعدل الخام للوفيات، تبين من خلال المعطيات الإحصائية من نفس الجدول السابق الذكر أن معدل الوفيات في انخفاض مستمر من تعداد إلى آخر، حيث انخفض من 15.87 في الألف سنة 1967 إلى 14.36 في الألف سنة 1977، وإلى 6.97 في الألف سنة 1987 و 6.12 في الألف سنة 1997، وانخفض سنة 2007 إلى 4.38 في الألف، وارتفع سنة 2011 إلى 4.41 في الألف، وهو ارتفاع طفيف جدا قدر بـ 0.03 في الألف.

ويرجع هذا الانخفاض المستمر في معدل الوفيات إلى التحسن الملحوظ الذس شهدته الجزائر في مجال الصحة العمومية بصفة عامة، وصحة الأم والطفل بصفة خاصة والدليل على ذلك انخفاض معدل الوفيات.

جدول رقم (03)

يوضح معدل العمر عند الزواج الأول حسب الجنس ومنطقة السكن خلال السنوات (1977-1987-1998-2008) (15)

السنوات	منطقة السكن		حضري		ريفي
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
1977	26.9	22.4	24.3	19.8	24.3
1987	28.8	24.8	26.4	22.3	26.4
1998	31.9	27.9	30.3	26.9	30.3
2008	33.1	28.9	32.4	29.5	32.4

يتجلى من خلال الجدول رقم () الذي يوضح معدل الزواج الأول حسب الجنس ومنطقة السكن خلال الفترة 1977-2008، أن معدل العمر عند الزواج الأول يتأخر من عشرية إلى أخرى.

ففي المناطق الحضرية نلاحظ أن معدل العمر عند الزواج الأول قدر سنة 1977 بـ 26.9 سنة عند الذكور و 22.4 للإناث، ليرتفع في سنة 1987 إلى 28.8 سنة لدى الذكور و 24.8 سنة لدى الإناث، وبقيت الوتيرة في الارتفاع لتصل إلى 31.9 سنة للذكور و 27.9 للإناث في عام 1998، وتواصلت في الارتفاع حيث قدر بـ 33.1 سنة للذكور و 28.9 سنة للإناث.

وكانت نفس الملاحظة في المناطق الريفية، ففي سنة 1977 حدد معدل العمر عند الزواج الأول بـ 24.3 سنة عند الذكور و 19.8 عند الإناث، وارتفع في سنة 1987 ليصل إلى 26.4 سنة للذكور و 22.3 للإناث، وفي سنة 1998 بلغ 30.3 لدى الذكور و 26.9 لدى الإناث، وتواصلت بنفس الوتيرة في الارتفاع إلى أن سجلت أعلى سن قدر بـ 32.4 سنة للذكور و 29.5 للإناث سنة 2008.

ما يمكن قوله أن للزواج أهمية كبيرة في المجتمعات العربية والإسلامية، وبما أن المجتمع الجزائري مجتمع مسلم، فيعتبر الزواج واجبا مقدسا يجب أدائه إذ من خلاله يكمل الشخص نصف دينه رجلا كان أو امرأة، إذ كان الزواج في المجتمع الجزائري يتميز بالإبكار إلا أنه خلال السنوات الأخيرة عرف العمر عند الزواج الأول ارتفاعا ملحوظا لدى الجنسين، ويعود ذلك إلى عدة عوامل من بينها ارتفاع نسب التمدرس خصوصا لدى الإناث فأصبح سن الزواج مرتبط بالمستوى التعليمي وإطالة مدة الدراسات العليا ورغبة المرأة في المشاركة والدخول إلى سوق العمل " خاصة بعدما شجعت الدولة الجزائرية وأكدت على أهمية مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية وأهمية ادماجها في الحياة العملية... مشيرا أيضا إلى ضرورة تجاوز بعض الممارسات والقيم التقليدية التي من شأنها أن تعيق المشاركة الفعلية للمرأة الجزائرية في المسار التقدمي للبلاد" (16)، حتى أن المرأة الجزائرية أصبحت من خلال عملها تريد توفير مسكن وسيارة خاص بها قبل الزواج، أما أسباب تأخر سن الزواج بالنسبة للرجال يعود إلى انتشار البطالة وصعوبة الحصول على عمل ومسكن وغلاء المهور، وتحمل المصاريف المرتفعة لحفل الزفاف.

"وقد ينتج عن تأخير السن عند أول زواج إلى وجود فروق في الإخصاب، نتيجة لعوامل فيزيولوجية فالنساء اللواتي هن في سن متأخرة تقل قدرتهن على الإنجاب، كما أن قسما منهن تصبحن عقيمات نهائيا، ضف إلى ذلك تأثير العوامل النفسية والاجتماعية عليهن مما يؤدي إلى التقليل أو انعدام خصوبتهن" (17).

3- علاقة النمو الديمغرافي بممارسة الفروع للعنف ضد أصولهم:

إن العلاقة بين النمو الديمغرافي والعنف هي علاقة متعددة، فالآثار المترتبة عن النمو الديمغرافي توفر بيئة وظروف مشجعة على انتشار العنف بصفة عامة، والعنف الأسري بصفة خاصة ومن أبرز الأزمات والمشاكل التي أفرزها النمو الديمغرافي السريع في الجزائر نجد أزمة النزوح الريفي ومن تم أزمة السكن، إضافة إلى زيادة الضغوطات والأعباء الملقاة على كاهل الأسرة، نتيجة زيادة الإنفاق وانخفاض معدلات الادخار الأمر الذي أفرز وضعيات اجتماعية جديدة ومشكلات متعددة.

ومن بين المشكلات أيضا التي أفرزها النمو الديمغرافي العالي في الجزائر " بروز فئة الشباب بصورة واسعة حيث تشكل 70% من مجموع السكان، وأصبح هؤلاء الشباب يشكلون ضغطا على البنى الاجتماعية التقليدية وعلى رأسها العائلة، لقد أصبحوا

يخضعون في كثير من الأحيان إلى تنشئة اجتماعية خارج العائلة، بل أصبحوا مصدر تصورات وسلوكات مخالفة عما كان عليه آباؤهم وهذا ما يجعلهم يثرون على السلطة الأبوية وهو ما يفسر التوتر الدائم بين الولد وأبيه وأمه⁽¹⁸⁾.

وانطلاقاً من ذلك فإن دراسة وتحليل الآثار المترتبة عن النمو الديمغرافي أمراً ضرورياً لفهم وتفسير أثر التحولات الديمغرافية في انتشار ظاهرة **عنف الفروع ضد الأصول في الأسرة الجزائرية المعاصرة**، وهو ما تم تناوله بالتفصيل في المحور الخاص بعلاقة النزوح الريفي، وعلاقة السكن بممارسة الفروع للعنف ضد أصولهم.

ثانياً: النزوح الريفي في الجزائر وعلاقته بممارسة الفروع للعنف ضد أصولهم

1- مراحل النزوح الريفي في الجزائر

إن المتتبع والمتفحص لظاهرة النزوح الريفي في المجتمع الجزائري يمكن تقسيمها إلى أربعة مراحل أثناء الاستعمار وبعد الاستقلال وهي كالآتي:

أ- المرحلة الأولى 1954-1962: خلال هذه المرحلة كانت " جميع المناطق الريفية محرمة، وتعرضها للقصف من طرف الاستعمار الفرنسي جعل أهل القرى يفرون منها إلى مناطق أخرى أو إلى المدن، وأصبحت جميع هذه المناطق خالية من السكان المدنيين، ما عدا القليل الذين كانوا ينتمون إلى جيش التحرير الوطني والذين كانوا فارين وليست لهم مساكن معينة، وبذلك تم النزوح إلى المناطق - غير محرمة - وعلى الأخص إلى المدن بشكل جماعي، وتمركز السكان في المدن وحولها، وكانت من نتائج النزوح والانتقال انتشار البطالة، والأكواخ والمباني غير المخططة التي لا يزال بعضها حتى الآن، وغير ذلك من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي كانت بدورها من العوامل الدافعة إلى النزوح إلى المدن أو خارج الوطن⁽¹⁹⁾.

ب- المرحلة الثانية: " كانت خلال السنوات الأولى للاستقلال، حيث عرفت الجزائر هجرة كبيرة لسكان الأرياف باتجاه المدن التي تم تركها من طرف المعمرين، إضافة إلى دخول اللاجئين في البلدان المجاورة (تونس والمغرب) واختيارهم الاستقرار في المدن نظراً لافتقار الريف لأدنى ضروريات المعيشة، ويقول **عبد القادر جفول** عن ذلك: "...رافق الاستقلال موجة ثانية وفي هذه المرحلة ينبغي احتلال مكان المستعمر ودخول في عالم كان ممنوعاً من الآخر والاستفادة من التحديث المكتسب"⁽²⁰⁾.

ج- المرحلة الثالثة: " وهي مرحلة البناء الاشتراكي بما حملته من مخططات تنموية المخطط الثلاثي (69/67) والمخططين الرباعين (70-74/73-77) ثم المخططين الخماسيين في الثمانينيات إضافة إلى البرامج الخاصة بالولايات مما أدى إلى تغيرات جذرية في الخريطة الصناعية بإقامة سلسلة من الوحدات الصناعية ومناطق وأقطاب صناعية مهمة مع توسيع شبكة الطرق وإقامة منشآت جامعية فكانت النتيجة أن هزت هذه المخططات الاقتصادية السكان هزة قوية جعلت سكان الأرياف يتوافدون على المدن حيث فرص التشغيل المتوفرة فكان أن هجر الريف أكثر من 1.7 مليون نسمة⁽²¹⁾.

د- المرحلة الرابعة: وهي فترة التسعينات التي عاش فيها الشعب الجزائري سنوات الجمر حيث لعب "العامل الأمني" العشرية السوداء دوراً بارزاً في الفرار الإجباري والنهائي لآلاف العائلات من القرى والأرياف صوب ضواحي المدن والتجمعات الحضرية

اعتمادا على امكانياتها الذاتية وبطريقة غير قانونية في اقامة بناءات فوضوية وغير لائقة، هذه الحركة كانت لها عدة انعكاسات سريعة ومؤثرة في كيفية توسع مجالات وحدود المدن⁽²²⁾.

2- التطور الكمي لظاهرة النزوح الريفي في الجزائر:

جدول رقم (04)

يوضح تطورات عدد السكان في الريف والحضر عبر مختلف التعدادات (1966-1977-1987-1998-2008)⁽²³⁾

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008
نسبة سكان الحضر بـ%	31.4	40.0	49.7	58.3	65.22
نسبة سكان الريف بـ%	68.6	60.0	50.3	41.7	34.78

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن ظاهرة التحضر في المجتمع الجزائري في تزايد مستمر منذ الاستقلال إلى 2008، حيث كان سكان الحضر يشكلون نسبة 31.4% سنة 1966 لتصل إلى 65.22% سنة 2008، بينما بلغت نسبة سكان الريف 68.6% سنة 1966 وبقيت تتراجع النسبة لتصل إلى 34.78% في سنة 2008.

ويمكن ارجاع هذه الحركة الواسعة للسكان من الأرياف إلى المدن تلك القوانين التي "كان لها الأثر البارز أو الأكبر في تشجيع الفلاحين والريفيين على ترك الأرض وبذلك بدأ تريف المدينة الجزائرية يظهر على النسيج الاجتماعي لها"⁽²⁴⁾، بالإضافة إلى فشل الثورة الزراعية التي كان الهدف منها التغيير والنهوض بالريف الجزائري، كما أن الفرد الجزائري "وجد نفسه أمام تجربة وتغيرات سريعة ومتسارعة لم يكن في حالة لتسمح له بالتجاوب معها من كل الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وهو ما عقد الحياة أكثر لديه فاختار الهروب منها والتوجه نحو المدينة وخاصة أن هذه الأخيرة بدأت تشهد انتعاشا اقتصاديا فجائي إثر الشروع في انشاء المؤسسات الصناعية الكبرى دون مراعاة لليد المكونة والمؤهلة لخوض معركة التصنيع"⁽²⁵⁾ إلا أن العامل الاقتصادي لم يكن لوحده كدافع للهجرة الريفية فالعامل الأمني وما شهدته "الأزمة السياسية التي عرفت الجزائر سنة 1991 إثر توقف المسار الانتخابي وتدهور الوضع الأمني وانتشار ظاهرة الإرهاب كان لها انعكاسات خطيرة على الأرياف في المناطق الساخنة مما أجبر الكثير من سكان الأرياف إلى الهجرة نحو المدن فرارا من المجازر التي ارتكبت في حقهم، فكان أن قدر عدد المهاجرين من المناطق النائية نحو المدن ما يزيد عن 3 ملايين إلى غاية 2001"⁽²⁶⁾، وبالرغم من استقرار الوضع الأمني وقيام الدولة الجزائرية بفك العزلة عن المناطق الريفية والنائية إلا أن نسبة التحضر والهجرة الريفية لم تتراجع حيث بلغت نسبة التحضر سنة 2008 ما يقدر بـ 65.22%.

وكان لهذه الحركة السكانية الواسعة للسكان من الريف إلى المدينة بشكل غير منتظم تأثير على نسق القيم في المجتمع الجزائري، وهذا ما أكدّه الباحث " حسان تريكي" في دراسته " التحولات في نسق القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري" أن الفروق الموجودة بين الريف والحضر وما يصاحب الحركة السكانية من تغيرات في الأفكار وسلوك الأفراد ومظاهر استهلاكهم ونمط معيشتهم وأسلوب حياتهم، يمكن القول أن موجات التحضر السريعة والكثيفة التي شهدتها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال لها تأثير بالغ على النسق القيمي السائد، ومن هنا فإن التحضر يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في تحول أنساق القيم في المجتمع الجزائري" (27).

3- علاقة الهجرة الريفية بممارسة الفروع للعنف ضد أصولهم:

تتمتع الحياة في الريف بالاستقرار ومبنية على أساس العلاقات الاجتماعية والتعاون والانتماء الاجتماعي، ونتيجة للهجرة والانتقال إلى المدينة تسبب هذه الأخيرة في تكسب السكان في مكان واحد مما ينتج عنه اضطرابات لعدم تلبية الحاجات وتفاوت الفرض، بالإضافة إلى أن الاندماج الاجتماعي في المدينة يكون صعبا ويصاحبه عدة مشاكل اجتماعية وهذا نتيجة لانتقال أفكار وعادات وقيم جديدة.

ويمكن القول أن هناك علاقة بين التحضر والانتقال للعيش من الريف إلى المدينة بممارسة الفروع للعنف ضد أصولهم " حيث أن المهاجرين من الريف إلى المدينة غالبا ما يكونون من ذوي التعليم المنخفض والمهن الدنيا، مما يؤدي إلى عدم حصولهم على مهن تؤمن لهم حياة آمنة وتمكنهم من إشباع حاجاتهم وتحقيق أهدافهم الاجتماعية والشخصية، ونظرا لارتفاع كلفة الحياة في المدينة وزيادة معدلات البطالة فإن هؤلاء الأفراد لا يستطيعون تحقيق الأهداف المقبولة اجتماعيا بفعل انخفاض التعليم والتدريب ونوعية المهن تؤدي إلى عدم قدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم الاجتماعية، مما يجعلهم يخبرون حالة الأnomia والانخراط في الانحراف لتحقيق أهدافهم الاجتماعية التي أهمها تحسين الوضع المادي لهم" (28)، وهذا ما يمكن اسقاطه بالموازاة مع بعض الأبناء الذين يعتدون على أصولهم نظرا لعدم اندماجهم الاجتماعي في الحياة الجديدة- المدينة- وعدم حصولهم على مهن لتلبية حاجاتهم الاجتماعية والنفسية مما يؤدي بهم إلى استعمال وسائل غير مشروعة لتلبية مختلف احتياجاتهم وقد تصل بهم إلى سرقة أموال وممتلكات أصولهم أو ممارستهم للعنف اتجاههم للحصول على احتياجاتهم المادية أو لتحقيق أهدافهم الاجتماعية لتحسين الوضع المادي لهم حتى ولو كان على حساب ممارستهم للعنف ضد أصولهم.

ثالثا: وضعية السكن في الجزائر وعلاقته بممارسة الفروع للعنف ضد أصولهم

1- تطور وضعية السكن في الجزائر

جدول رقم (05)

تطور وضعية السكن في السنوات (1966، 1977، 1987، 1998، 2008) (29)

2008	1998	1987	1977	1966	
5268	4102.1	3037.9	2290.6	1982.1	عدد المساكن المشغولة (بالألف)
					نوعية المساكن حسب نوعية البناء %
19.10	16.68	14.87	8.3	7.8	عمارات
73.20	76.37	77.01	82.4	81.9	ديار خاصة أو تقليدية
6.50	6.95	8.12	9.3	10.3	مساكن قديمة
6.40	7.14	7.54	6.83	6.10	معدل تشغيل المساكن
5.90	6.58	7.09	6.65	5.91	متوسط حجم الأسر العادية
					رفاهية المساكن %
87.20	78.15	74.12	—	47.5	المطبخ
64.0	45.02	30.43	—	12	الحمام
90.20	81.42	68.9	39.9	20.9	المرحاض
					اتصال المساكن بـ %
78.90	70.78	57.83	45.8	37.1	شبكة المياه
93.30	84.58	73.24	49.2	30.6	شبكة الكهرباء
45.0	30.23	22.93	13	10.4	شبكة الغاز الطبيعي
76.2	66.34	51.73	39.9	23.1	شبكة قنوات صرف المياه

تبين المعطيات المسجلة بالجدول تطور وضعية السكن في الجزائر خلال الفترة (1966-2008) ما يلي:

- عدد المساكن المشغولة:

عرفت عدد المساكن المشغولة تطورا كبيرا إذ كان 1982.1 سنة 1966 لينتقل إلى 5268 مليون وحدة سكنية سنة 2008، وتدل هذه الزيادة المعتبرة في عدد المساكن المشغولة أن الدولة الجزائرية أضحت تعطي لقطاع السكن اهتماما بليغا إذ قدر له " 3700 مليار دينار جزائري خلال البرنامج الخماسي (2010-2014)"⁽³⁰⁾، عكس ما كان عليه خلال برنامج التنمية الاقتصادية إذ أغلب الاستثمارات كانت موجهة لقطاع التصنيع.

- نوعية المساكن حسب نوعية البناء:

أما فيما يخص نوعية المساكن أن أول ملاحظة تسجل تطور بناء العمارات بشكل ملحوظ فبعدما كانت نسبتها تقدر بـ 7.8% سنة 1966 ارتفعت إلى 19.10% سنة 2008، أي بفارق قدره 11.3% وما يمكن استخلاصه هنا أن الدولة الجزائرية لجئت إلى هذا النوع من البناءات للتقليل من الضغط والاحتفاظ السكاني خاصة ما عرفته الجزائر من موجات النزوح الريفي نحو المدن ما جعل هذا النوع من المساكن - العمارات - هو الذي يتماشى مع الحياة العصرية الحضرية.

أما فيما يخص ديار خاصة أو تقليدية لم تعرف تطورا، إذ شهدت انخفاض طفيف طيلة مدة 40 سنة فبعدما كانت تقدر بـ 81.9% سنة 1966 انخفضت إلى 73.20% سنة 2008 أي بمعدل انخفاض قدر بـ 8.7% وهو أكثر المساكن انتشارا على الرغم من تزايد عدد العمارات.

وعرفت أيضا المساكن القديمة انخفاضا ملحوظا فبعدما كانت 10.3% سنة 1966 انخفضت إلى 6.50% سنة 2008 وبالرغم من أنها سجلت انخفاضا ومع هذا تبقى النسبة مرتفعة لأن هذه السكنات غير قابلة وصالحة للسكن نظرا لهشاشتها وقدمها وتزايد العجز في الصيانة وخطورتها إلا أنها مأهولة بالسكان وهذا راجع لعجز الدولة على توفير السكن في ظل النمو الديمغرافي السريع.

وبالنسبة لمعدل تشغيل المساكن اتضح أنه لم يتطور بنسبة كبيرة إذ بلغ 6.10% سنة 1966 وارتفع سنة 2008 إلى 6.40% أي بفارق نمو ضئيل جدا قدر بـ 0.3% وفي المقابل بقي أيضا متوسط حجم الأسر محافظا على استقراره حيث بلغت النسبة 5.91% سنة 1966 وانخفضت إلى 5.90% سنة 2008 أي بفارق طفيف جدا قدر بـ 0.01%.

- رفاهية المساكن:

وفيما يخص رفاهية المساكن فهي في تحسن مستمر نظرا للجهود المبذولة من طرف سلطات الدولة الجزائرية، إذ كان المطبخ سنة 1966 يقدر بـ 47.5% ارتفع إلى النصف سنة 2008، وارتفعت نسبة الحمام من 12% سنة 1966 إلى 64.0% سنة 2008، والمرحاض من 20.9% سنة 1966 إلى 90.20% سنة 2008.

- اتصال المساكن:

وبالنسبة لاتصال المساكن نلاحظ تحسن في شبكة المياه إذ ارتفعت النسبة من 37.1% عام 1966 إلى 78.90% سنة 2008، وارتفعت نسبة اتصال شبكة الكهرباء من 30.6% سنة 1966 إلى 93.30% سنة 2008، وارتفعت شبكة اتصال الغاز الطبيعي من 10.4% سنة 1966 إلى 45.0% سنة 2008، وبالرغم من ارتفاع نسبة اتصال شبكة الغاز الطبيعي إلا أنه منخفض مقارنة بـ (شبكة المياه، الكهرباء، وصرف المياه) خاصة وأن الجزائر تعتبر من أول البلدان التي تحتل الصدارة في تصدير الغاز الطبيعي، وارتفعت شبكة قنوات صرف المياه من 23.1% سنة 1966 إلى 76.2% سنة 2008.

جدول رقم (06)

متوسط عدد الأفراد في السكن وفي الغرفة الواحدة للفترة (1966-2008) (31)

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008
متوسط عدد الأفراد في السكن الواحد	6.10	6.83	7.54	7.10	6.5
متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة	2.78	3.17	2.65	2.3	-

يتبين من الجدول أعلاه أنه لا يوجد تغير في مجال السكن منذ الاستقلال أي خلال مدة 40 سنة، حيث بلغ متوسط عدد الأفراد في السكن الواحد 6.10 سنة 1966، وارتفع إلى 6.83 سنة 1977، وإلى 7.54 سنة 1987، وشهد انخفاض طفيف خلال الستينين إذ قدر بـ 7.10 سنة 1998، وانخفض إلى 6.5 سنة 2008.

وبالموازاة أيضا مع متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة فهي أيضا لم تشهد تحسنا كبيرا حيث بلغ متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة 2.78 سنة 1966، و2.3 سنة 1998، إذ عرفت خلال مدة 30 سنة فارق طفيف جدا قدر بـ 0.48.

ويرجع السبب في عدم تحسن وضعية السكن في الجزائر إلى أنه لم يعطى هذا المجال "في الأول الأسبقية في برامج الحكومة التنموية، ففي السياسة الوطنية (1965-1977) أعطيت الأسبقية لبرامج التصنيع، وقد كرس 5% فقط من مجموع الاستثمار العام خلال المخطط الرباعي الأول، و8% خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) لمصالح السكن" (32).

كما أنه " لم تسمح السياسة السكانية التي انتهجت بعد الاستقلال، ولا حتى بعد رفع شعار "نحو سياسة وطنية جريئة للإسكان" سنة 1998 والتي كانت تفضي بإنجاز 100 ألف وحدة سكنية سنويا طيلة فترة المخططين الخماسيين الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989)، من تحقيق الأهداف، فلم ينجز خلال 20 سنة كاملة (1965-1989) أكثر 1 م وحدة سكنية، ذلك أن النسبة القوية للنمو الديمغرافي والمقدر 3.2% سنويا، وظاهرة النزوح الريفي التي استمرت بعد الاستقلال والتي وصلت في بعض السنوات إلى 120 ألف مهاجر نحو المدن، لم تكن لتسمح بتدارك النقص وتخفيض الطلب" (33).

وبالرغم من الانجازات والإصلاحات والاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة الجزائرية سواء من خلال برنامج السكنات التساهمية ، وبرنامج سكنات البيع عن طريق الإيجار، وترقية السكنات الهشة، وبرنامج السكن الريفي، والسكن الاجتماعي " إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المنشود، وأن مشكل الإسكان مازال قائما.

2- علاقة السكن بممارسة الفروع للعنف ضد أصولهم

تعتبر الظروف السكنية من المشاكل الحادة التي يعاني منها المجتمع الجزائري نتيجة التغير الاجتماعي والنمو الديمغرافي السريع والموقع، والنزوح الريفي مما جعل " كثيرا من الأسر الجزائرية تعيش في ظروف سكنية غير ملائمة تنقصها المرافق العامة، ولا ريب أن ذلك يترك آثارا بصفة خاصة في حياة أطفال تلك الأسر، وخاصة إذا كان السكن ضيقا، ضف إلى ذلك نقصا في تموين التجمعات الحضرية بالمياه الصالحة للشرب (سواء من الناحية الكمية أو النوعية) الذي أصبح من المشاكل الكبرى التي تواجه سكان المدن، فتضطر الأسر لتخزين المياه في حالة توزيعه يوم على ثلاثة أيام والبحث عنه في حالة انقطاعه لعدة أيام ، كل هذه الاضطرابات والفوضى تقلل ولا شك من درجة التفاعل الإيجابي بين أفراد الأسر" (34)، "كما يمكن أن تكون معاناة الأفراد من أزمة السكن سببا في اتجاههم نحو السلوك العنيف حيث تتضح أهمية السكن فيما أشار إليه " ريشمان" (Richman) من أن حالة الفرد العقلية ترتبط إلى حد كبير بنمط المنزل الذي يقيم فيه من حيث موقعه وعدد حجراته، وكذلك أثاثه، وإن ذلك ينعكس على العلاقات بين أفراد الأسرة، وأن الانهيار العصبي للأفراد والاكتئاب يكون نتيجة لبعض الظروف البيئية والاقتصادية" (35).

إن ما سبق ذكره يؤكد " المسكن المزدهم يتيح الفرص أيضا لتقارب الأمزجة والحقوق والواجبات مما يجعل الحياة فيه نزاعا مستمرا، وبذلك يصبح من العسير الرقابة والإشراف على الأولاد بشكل كاف وهذا ما يجعلهم يتسكعون في الشوارع وما يتبع ذلك من اتصال شخصي بأوساط خلقية فاسدة التي قد توجه الفرد إلى السلوك الانحرافي" (36)، وقد أشار في هذا الصدد عالم الاجتماع الجزائري " بن عطية" إلى الآثار السيئة للاكتظاظ السكاني: "للاكتظاظ السكاني آثار سيئة على الحالة الصحية للعائلة الجزائرية... فالمرهقون هم ضحية عدم توازن ناتج عن مشاكل عائلية سببها مشكل السكن، وكنتيجة لذلك، نجد كثيرا من الأطفال متسكعون في الشوارع، فرادى أو جماعات، كما أصبح كثير من الأحداث منحرفين عن طريق تبني ثقافات فرعية منحرفة... وعليه فالعلاقات بين الأطفال وآبائهم فوضوية وتجعل الحياة الفردية والجماعية منحلة" (37).

وعليه فإن المسكن اللائق يلعب دورا جوهريا في تأدية الأسرة وظيفتها التربوية على أكمل وجه، إذ المسكن الضيق والغير لائق يؤدي إلى ضعف التماسك في العلاقات الأسرية ويظهر ذلك من خلال النزاعات والصراعات المستمرة بين الأولياء، وبين الأولياء والأبناء مما تتسبب هذه المشكلات والصراعات بممارسة الفروع للعنف ضد أصولهم انتقاما وتمردا عن الوضع المزري والسيئ الذي يعيشون فيه ويعتبرون أن أوليائهم هم السبب في هذا الوضع.

خلاصة:

منذ الاستقلال قامت الدولة الجزائرية بعدة محاولات لإصلاح ما خلفه الاستعمار الفرنسي من دمار على جميع الأصعدة طيلة 130 سنة، وذلك من خلال تطبيق برامج تنمية شاملة بذلت فيها جهودا واسعة وأموالا ضخمة لإنعاش النمو في مختلف

المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية) إلا أن المتفحص والمتتبع لانجازات هذا المسار التنموي طيلة هذه الفترة يكشف ايجابيات وسلبات كانت أقل استجابة لتطلعات الدولة من جهة، وتطلعات الجزائريين من جهة أخرى والمتمثلة في رفع مستوى النمو والمعيشة، وتخفيض مستويات الفقر والبطالة... إلخ، لكن الدولة الجزائرية لم تستطع مواكبة التغيرات المتلاحقة نظرا للأزمات الاقتصادية الخانقة والأوضاع الأمنية المتدهورة - العشرية السوداء- أثرت على هذا المسار التنموي وانعكست سلبا على المجتمع وأنساقه الاجتماعية ومنها النسق القيمي للأسرة الجزائرية وتغير في نمط العلاقات الاجتماعية والأسرية مما أدى بتنامي ظاهرة عنف الفروع ضد الأصول في المجتمع الجزائري.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. بلقاسم، سلاطنية وسامية حميدي. العنف والفقر في المجتمع الجزائري. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008.
2. بوشلوش، طاهر محمد. التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري [1999-1967]. الجزائر: دار بن مرابط، 2008
3. بومخلوف، محمد وآخرون. واقع الأسرة الجزائرية. الجزائر: دار الملكية للطباعة والنشر، 2008.
4. جعفر، علي محمد. الأحداث المنحرفون دراسة مقارنة. ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990
5. مانع، علي. جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002

المجلات العلمية:

1. بوفليح، نبيل. "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010". الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 09، (2013).
2. بوقصاص، عبد الحميد. "تداعيات الهجرة الريفية، الحضرية والنمو الحضري في الجزائر". مجلة التواصل، 26، (جوان 2010).
3. زوزو، رشيد. "الهجرة الريفية في الجزائر الطاهرة القديمة الجديدة". مجلة علوم الانسان والمجتمع، 06، (جوان 2013).
4. عطاري، ابراهيم. "الانتقال الديمغرافي وتطور بنية الأسرة في الجزائر". مجلة دراسات اجتماعية، 07، (جانفي 2011).
5. عمران، محمد. "سياسة تمويل السكن في الجزائر". مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 04، (نوفمبر 2010).
6. عوفي مصطفى وسهام وناسي. "النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان". مجلة العلوم الاجتماعية، 07، (جويلية 2014).
7. عوفي، مصطفى وعبد الغني قتالي. "سوسيولوجيا النزوح الريفي في الجزائر". مجلة العلوم الاجتماعية، 09، (نوفمبر 2014).

8. عيساوة، نبيلة. "دور المرأة الجزائرية في الأسرة والمجتمع الحديث". مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، 09، (ماي 2013).
9. لزعر، علي وعبد الحليم جدي. "تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة". مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 34، (جوان 2013).

الرسائل والمذكرات الجامعية:

1. الدوسري، عبید حويزي. "أثر التطور التنموي على نوع الجريمة في محافظة وادي الدواسر بالمملكة العربية السعودية". رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2009، ص 08.
2. بوخندوني، صبيحة. "التغير الاجتماعي للأسرة الجزائرية: دراسة مقارنة بين الشمال والجنوب (البليدة ورقلة)". رسالة دكتوراه علوم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، 2012-2013.
3. تريكي، حسان. "التحولات في نسق القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري: دراسة سوسيولوجية". رسالة دكتوراه علوم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2013-2014.
4. عطاري، ابراهيم. "أثر التغير الاجتماعي والاقتصادي على التغير الأسري". رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع والديمقراطية، جامعة سعد دحلب البليدة، 2011.

الملتقيات:

1. العماري، الطيب. "التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري وإشكالية الهوية". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري، دت.
2. عميرة، جويدة. "محددات خصوبة المرأة الجزائرية". التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية، ورقة مقدمة لفعاليات الملتقى الثالث، قسم علم الاجتماع، 20-21 جانفي 2004، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

الهيئات الرسمية:

1. الديوان الوطني للإحصائيات، مديرية المنشورات والنشر والوثيق والطبع، حوصلة احصائية من 1962 إلى 2011، جوان 2013.

الهوامش:

- (1) - صبيحة، بوخدونى. "التغير الاجتماعي للأسرة الجزائرية: دراسة مقارنة بين الشمال والجنوب (البلدية ورقلة)". رسالة دكتوراه علوم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، 2012-2013، ص ص 421-422.
- (2) - طاهر محمد، بوشلوش. التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري [1967-1999]. الجزائر: دار بن مرابط، 2008، ص 105.
- (3) - طاهر محمد، بوشلوش، مرجع سابق، ص 106.
- (4) - صبيحة، بوخدونى، مرجع سابق، ص 422.
- (5) - حسان، تريكي. "التحولات في نسق القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري: دراسة سوسيولوجية". رسالة دكتوراه علوم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2013-2014، ص 137.
- (6) - ابراهيم، عطاري. "الانتقال الديمغرافي وتطور بنية الأسرة في الجزائر". مجلة دراسات اجتماعية، 07، (جانفي 2011): ص 49.
- (7) - حسان، تريكي، المرجع سابق، ص 137.
- (8) - حسان، تريكي، مرجع سابق، ص 137.
- (9) - ابراهيم، عطاري. "الانتقال الديمغرافي وتطور بنية الأسرة في الجزائر". مرجع سابق، ص 49.
- (10) - نفس المرجع، ص 49.
- (11) - علي، لزعر وعبد الحليم جدي. "تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة". مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 34، (جوان 2013): ص 69.
- (12) - صبيحة، بوخدونى، مرجع سابق، ص 422.
- (13) - الديوان الوطني للإحصائيات، مديرية المنشورات والنشر والوثيق والطبع، حوصلة احصائية من 1962 إلى 2011، جوان 2013، ص 03.
- (14) - ابراهيم، عطاري. "الانتقال الديمغرافي وتطور بنية الأسرة في الجزائر". مرجع سابق، ص ص 51-52.
- (15) - الديوان الوطني للإحصائيات، مديرية المنشورات والنشر والوثيق والطبع، حوصلة احصائية من 1962 إلى 2011، جوان 2013، ص 49.
- (16) - نبيلة، عيساوة. "دور المرأة الجزائرية في الأسرة والمجتمع الحديث". مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 09، (ماي 2013): ص 138.
- (17) - جريدة، عميرة. "محددات خصوبة المرأة الجزائرية". التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية، ورقة مقدمة لفعاليات الملتقى الثالث، قسم علم الاجتماع، 20-21 جانفي 2004، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 197.
- (18) - الطيب، العماري. التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري وإشكالية الهوية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري، دت، ص 436.
- (19) - مصطفى، عوفي وعبد الغني قتالي. "سوسيولوجيا النزوح الريفي في الجزائر". مجلة العلوم الاجتماعية، 09، (نوفمبر 2014): ص 15.
- (20) - حسان، تريكي، مرجع سابق، ص 145.
- (21) - رشيد، زوزو. "الهجرة الريفية في الجزائر الطاهرة القديمة الجديدة". مجلة علوم الانسان والمجتمع، 06، (جوان 2013): ص 154.
- (22) - مصطفى، عوفي وسهام وناسي. "النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان". مجلة العلوم الاجتماعية، 07، (جويلية 2014): ص 126.
- (23) - حسان، تريكي، مرجع سابق، ص 146.
- (24) - عبد الحميد، بوقصاص. "تداعيات الهجرة الريفية، الحضرية والنمو الحضري في الجزائر". مجلة التواصل، 26، (جوان 2010): ص 171.
- (25) - عبد الحميد، بوقصاص، المرجع السابق، ص ص 172-173.
- (26) - رشيد، زوزو، مرجع سابق، ص 155.
- (27) - حسان، تريكي، مرجع سابق، ص 150.
- (28) - عبيد، حوزي، الدوسري. "أثر التطور التنموي على نوع الجريمة في محافظة وادي الدواسر بالمملكة العربية السعودية". رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2009، ص 08.
- (29) - ابراهيم، عطاري. "أثر التغير الاجتماعي والاقتصادي على التغير الأسري". رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة سعد دحلب البلدية، 2011، ص 226.

- (30) - نبيل، بوفليح. "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010". الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 09، (2013): ص 48.
- (31) - حسان، تريكي، مرجع سابق، ص 142.
- (32) - علي، مانع. جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص 158.
- (33) - محمد، عمران. "سياسة تمويل السكن في الجزائر". مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 04، (نوفمبر 2010): ص 108.
- (1) - محمد، بومخلوف وآخرون. واقع الأسرة الجزائرية. ، الجزائر: دار الملكية للطباعة والنشر، 2008، ص 75.
- (2) - بلقاسم، سلاطنية وسامية حميدي. العنف والفقر في المجتمع الجزائري. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008، ص 148.
- (36) - علي محمد، جعفر. الأحداث المنحرفون دراسة مقارنة. ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990، ص 64.
- (37) - علي، مانع، مرجع سابق، ص 163.